

المراجعة المحاسبية المصرفية

في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

أ. د. / بن حمودة محبوب * & أ. / بوسماحة محمد **

Abstract:

Nous essayons a étudier la réalité d'audit comptable bancaire à la lumière des variables actuelles imposés par la mondialisation. Et nous avons choisi de ces variables: l'informatisation, la gouvernance, le respect de l'éthique de la profession et le travail de lutte contre la corruption.

Les mots clés: Audit comptable, banque, Mondialisation, Informatisation, Gouvernance, Ethique, Lutte contre la corruption.

ملخص:

من خلال البحث، نحاول مناقشة واقع المراجعة المحاسبية المصرفية في ظل المتغيرات الراهنة من خلال تبيان أهمية عدد من المتغيرات التي تفرضها العولمة، وبالتالي إبراز أهميتها في العمل على ضبط هذه المراجعة، باعتبار أن ذلك مطلب أساسي في عالم يعرف تحولات وتغيرات في كثير من المجالات. واختارنا من هذه المتغيرات: استخدام المعلوماتية، الالتزام بالحوكمة، التمسك بأخلاقيات المهنة، والعمل على محاربة الفساد.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المحاسبية، المصرف، العولمة، المعلوماتية، الحوكمة، أخلاقيات المهنة، محاربة الفساد.

* أستاذ التعليم العالي - جامعة الجزائر 3

** أستاذ مساعد (أ) - جامعة بشار

مقدمة:

فى ظل متغيرات العولمة المتلاحقة والمتسارعة ومع النظام المحاسبى والمالى، بدأ الفكر المحاسبى ينظر للأصول كونها منافع اقتصادية محتمل الحصول عليها مستقبلا والتي تكون تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية نتيجة أحداث ومعاملات ماضية، وفتح هذا التحول للاعتراف بالعديد من الاصول غير الملموسة.

لمراجعة حسابات المصارف أهمية بالنسبة للمصارف نفسها باعتبارها كيانات اقتصادية هادفة لتحقيق مستوى مرضى من الربح من جهة، وقصد إعطاء مصداقية أكبر فى قوائمها المالية اتجاه المتعاملين معها. وهو ما يتطلب القيام بهذه المراجعة على أحسن وجه. تتطلب المراجعة المحاسبية فى المؤسسات المصرفية فى ظل المتغيرات الراهنة الحديث على عدد من المتغيرات التى تفرضها العولمة: استخدام المعلوماتية، الالتزام بالحوكمة، التمسك بأخلاقيات المهنة، والعمل على محاربة الفساد. وبالتالي، إبراز أهميتها فى ضبط هذه المراجعة، باعتبار ذلك مطلب أساسى فى عالم يعرف تحولات وتغيرات جارية ومتسارعة.

فى هذا البحث، نطرح التساؤل: كيف يجب أن تكون المراجعة المحاسبية المصرفية فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟ ونضع لهذا البحث فرضية أساسية مفادها أن التزام المراجع المحاسبى فى المصارف بما تفرضه المتغيرات الراهنة يفرض دون شك على تحسين الأداء.

1) مدخل للمراجعة المحاسبية المصرفية:

تعتبر المراجعة من العلوم الاجتماعية والتى تتأثر بالتغيرات المحيطة بالمجتمع، سواء كانت تغيرات فكرية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو تقنية أو عالمية، وهذه التغيرات تؤثر بشكل ملحوظ على منهجية المراجعة والرقابة وأسسها ومعاييرها وأساليبها وإجراءاتها، ومن ثم يجب على المراجع والمراقب الداخلى والخارجى أن يكون على علم ودراية التطورات الحديثة فى المجتمع وبيوكيها، كما يجب من ناحية أخرى أن يستفيد من تلك المتغيرات فى تطوير أدائه وتحسينه حتى يقدم خدمة ذات جودة متميزة ونفع كبير ولا سيما فى ظل النظام العالمى الجديد واتفاقية الجات¹.

1-1) ماهية المراجعة المحاسبية:

يعود ميلاد المراجعة لنشأة الدولة وملكيته للمال العام وإدارته نيابة عن الشعب. فإذا كانت المراجعة مرادفة للرقابة المالية (*contrôle*) التى عرفتها منذ القدم مختلف الحضارات الإنسانية وبدرجات متفاوتة، ونتيجة للتطور الفكرى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى لمختلف مراحل البشرية أخذت المراجعة مفهومها الواسع. فقد اهتمت المراجعة فى هذه الفترة باستماع المراجع إلى الحقائق ووزنها بواقع تجربته، فكان اصطلاح (*auditor*) سائدا، وهو مشتق من أصل الكلمة اللاتينية (*audire*) بمعنى يستمع، حيث كانت الحكومات المركزية فى ذلك الوقت، تفوض سلطة جباية الضرائب العينية والنقدية مجموعة من الموظفين يقومون بإمسك سجلات لإثبات حركة جباية الضرائب، وعينت مراقبي المالية لفحص هذه السجلات والتأكد من صحتها².

✚ تعريف وخصائص المراجعة:

تركز اهتمام المراجع في البداية على منع التلاعب من قبل المسؤولين عن حياة الأشياء المادية والتأكد من أمانة الحائزين لها. ثم تطور مجال العمل، بأن أصبح التجار يستعينون بالمراجعين للتحقق من سلامة الثروات التي كانت تعود بها السفن من العالم القديم (أوروبا). فانتقل الدور من التأكد من أمانة الأشخاص المسؤولين عن الحيازة المادية للأصول إلى المراجعة التفصيلية للسجلات والأصول³.

• تعريف المراجعة:

- من تعاريف المراجعة، نذكر:
 - اختبار يقوم به محترف ذو كفاءة واستقلالية، بغية إعطاء رأى معلل على نوعية ومصادقية القوائم المالية للمؤسسة (تعريف التنظيم الفرنسي للخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين (OECCA)⁴؛
 - إعطاء رأى عما إذا كانت هذه الحسابات السنوية لمؤسسة تترجم الحالة الحقيقية لها أثناء سنة الفحص (تعريف الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين (UEC)⁵؛
 - اختبار تقنى بأسلوب صارم وبناء من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأى معلل عن نوعية ومصادقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، واحترام القواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات، وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة⁶.

من خلال استعراض التعاريف السابقة، يمكن تعريف المراجعة بأنها فحص بعدي للقوائم المالية يشمل بحث وتقييم وتحليل للسجلات والإجراءات ونواحي الرقابة المحاسبية للمؤسسة، مع تحليل انتقادي للأدلة المالية المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم المالية، وينتهي الفحص بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على هذه القوائم لإعطاء رأى مهني.

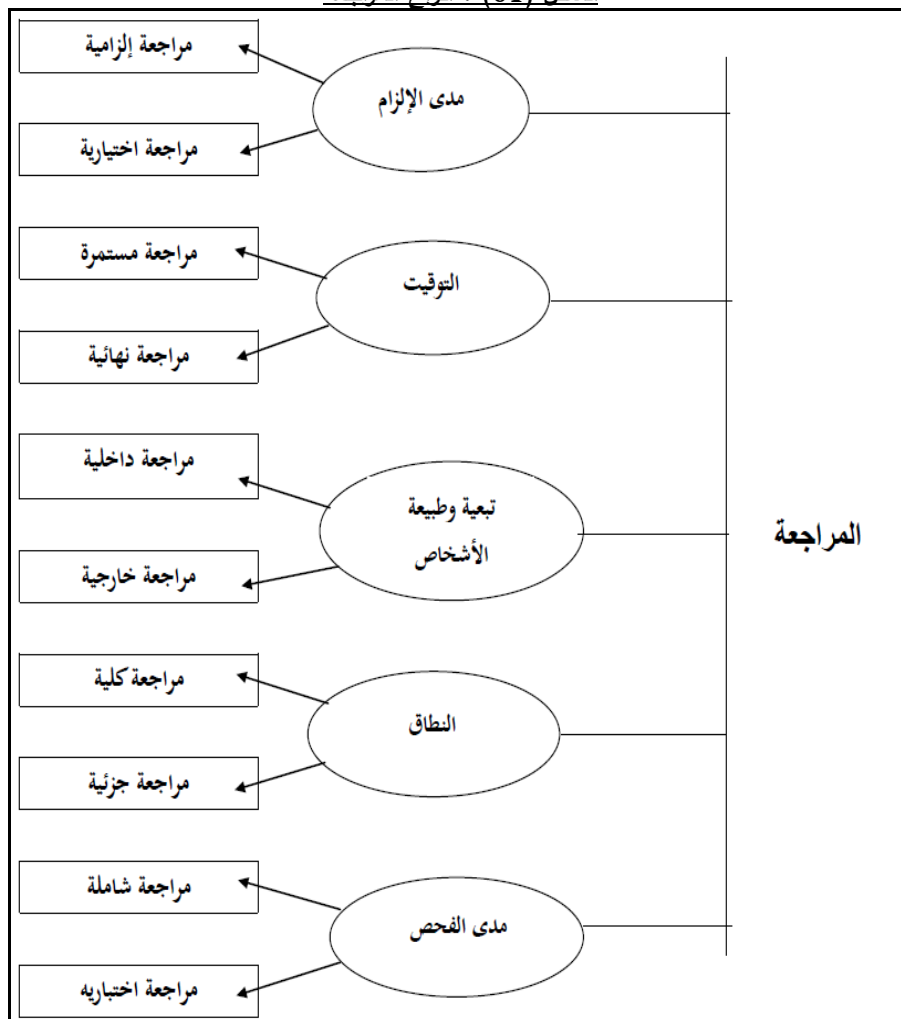
• خصائص المراجعة:

- من خلال ما سبق، يمكن حصر خصائص المراجعة في:
 - المراجعة عملية منتظمة تعتمد على الفكر والمنطق، فهي نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية؛
 - إن تجميع وتقييم الأدلة هو جوهر عملية المراجعة وهو الأساس الذي يعتمد عليه المراجع في إبداء رأيه في القوائم المالية للمؤسسة؛
 - تستخدم الأدلة للتحقق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة، وأثرت على نتائج عمليات المؤسسات ومركزها المالي (والتي تعتبر القوائم المالية ملخصا لها) والمعايير الموضوعية (المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً)؛
 - تتطلب المراجعة عند تقييم الأدلة الاهتمام بتحديد ما إذا تم إعداد القوائم المالية وعرضها طبقاً للقواعد المحاسبية المعروفة؛
 - إبلاغ نتائج المراجعة للأطراف المعنية بها، ويتحقق هذا الاتصال من خلال التقرير الذي يعده المراجع في نهاية عملية المراجعة، والذي يتم فيه تقييم القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المؤسسة في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعية المطلوبة.

⊕ وتصنيفات المراجعة:

تقسم المراجعة إلى أنواع متعددة، تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر إلى عملية المراجعة من خلالها، ولكن المعايير التي تحكم جميع هذه الأنواع واحدة. واجمالاً تصنف المراجعة حسب نطاق عملية المراجعة ذاتها، حسب الوقت الذي تتم فيه، حسب الهيئة التي تقوم بها، حسب درجة الالتزام بها وحسب مدى الفحص وحجم الاختبارات، وهذا ما يبينه بوضوح الشكل التالي:

الشكل (01) : أنواع المراجعة



المصدر: محمود السيد الناعى، «المراجعة إطار النظرية والممارسة»، ط. مكتبة الجلاء، القاهرة، 1996، ص 21.

1-2) أسس وخطوات المراجعة المحاسبية:

كل عمل يجب ان يكون منظم ومخطط له، ولعل المراجعة المحاسبية في المصارف كذلك، فهي تقوم على اسس متعارف عليها يستند عليها المراجع على بناء خطة عمله حتى تكون نتائجه مرضية.

✦ أسس المراجعة:

تقوم المراجعة على جملة من الأسس، منها ما هو نظري تمثله الفروض التي تشكل الإطار الفكري الذي يمكن الرجوع إليه في عمليات المراجعة، ومنها ما هو عملي مثل مسبباتها التي تقر بأنه لولا الحاجة الماسة للمراجعة لما عرفت هذه الأخيرة الوجود أصلا. ويأخذ وضع الفروض طبيعة المراجعة ونوعية المشاكل التي تتعامل معها، وهي بمثابة إيجاد إطار يخضع للدراسة النقدية حتى يمكن أن تلقى القبول العام من المهنة⁷. ومن هذه الأسس، نذكر:

• قابلية البيانات المالية للفحص:

يتمثل هذا الفرض في قابلية البيانات والقوائم المالية للفحص، وينبع من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي نسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها، علي أن تبقى الميزانية هي الوثيقة الأساسية للتسيير التي تسمح المعرفة الكاملة لذمة المؤسسة⁸.

• عدم وجود تعارض بين مصلحة كل من المراجع والإدارة:

إن هذا الفرض يقضى بتبادل المنافع بين المراجع وإدارة المؤسسة من خلال إمدادها بمعلومات تمت مراجعتها، بغية اتخاذ قرارات صائبة على أساسها. ونفس الشيء بالنسبة للمراجع -الذي يحصل على معلومات كافية- يستطيع من خلالها أن يبدي رأيه الفني والمحايد علي واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة بناءا على وقائع موضوعية وحقيقية⁹.

• خلو القوائم المالية من الأخطاء غير العادية:

يثير هذا الفرض نقطة هامة، وهي مسؤولية المراجع في اكتشاف الأخطاء فوجود هذا الفرض سوف لا يساعده على اكتشاف الأخطاء غير العادية، ولكن إذا كانت هذه الأخطاء واضحة بحيث يستطيع المراجع اكتشافها من خلال اختباره العادية، فإنه لا يكون لديه أي عذر في حالة عدم كفاية الفحص الذي قام به ولم يتمكن من اكتشافها. إذ تعتبر خبرة مراجع الحسابات من القضايا التي زاد بها الاهتمام نتيجة زيادة حالات الفشل وعدم اكتشاف الغش في القوائم المالية، مما يتطلب ضرورة وجود كفاءة لدى المراجع¹⁰.

• وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

يبني هذا الفرض على أساس وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ، مما يجعل من الممكن إعداد برنامج فعال للمراجعة بصورة تخفض من الفحص¹¹. فقد أصبحت المراجعة في الوقت الحاضر تقوم على العينات الإحصائية للعمليات المختلفة المختارة على أساس علمي وليس على أساس الحكم الشخصي للمراجع، وتعتمد اعتماداً كلياً على نظم الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالمؤسسة.

أصبح الهدف الأساسي للمراجعة هو إعطاء رأى فنى محايد حول القوائم المالية ومدى عدالتها فى تمثيل المركز المالى ونتائج الأعمال للمؤسسة، أما اكتشاف الغش والتلاعب وغيرها فهو هدف ثانوى وليس أساسى. ومن ذلك، يستنتج أن المراجع ليس مسؤولاً عن عدم اكتشاف أى تلاعب أو غش إذا ما أثبت عدم تقصيره فى إتباع الإجراءات الضرورية للمراجعة فى سبيل تحقيق معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها¹².

• التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

تستخدم المبادئ المحاسبية كمعيار للحكم على مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالى. ويعنى هذا، أن مراجع الحسابات سيسرشد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعنية. وعليه، يكون برنامج المراجعة المحاسبية كبرنامج تفصيلى شامل للعمل الذى سيتم انجازه من قبل فريق المراجعة ومحدد به الاجراءات التفصيلية للمراجعة لضمان تنفيذ العملية بكفاءة وفعالية¹³.

• البيانات الصحيحة فى الماضى تبقى كذلك فى المستقبل:

يعتبر هذا الفرض أن العمليات التى قامت بها المؤسسة فى الماضى، قد تمت وفق إجراءات سليمة وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية. فإنه يفترض كذلك أن يستمر الوضع كذلك فى المستقبل، إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك والعكس صحيح. فإذا اتضح للمراجع أن إدارة المؤسسة تميل إلى التلاعب أو أن الرقابة الداخلية ضعيفة، فإنه يحترس منها فى الفترات القادمة.

• مزاولة مراجع الحسابات لمهنته فقط:

رغم تعدد الخدمات التى يستطيع مراجع الحسابات أن يؤديها لزيونه، فإنه عندما يطلب منه إبداء الرأى فى سلامة القوائم المالية، فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها، كون ارتباط اسم المراجع بالقوائم المالية¹⁴.

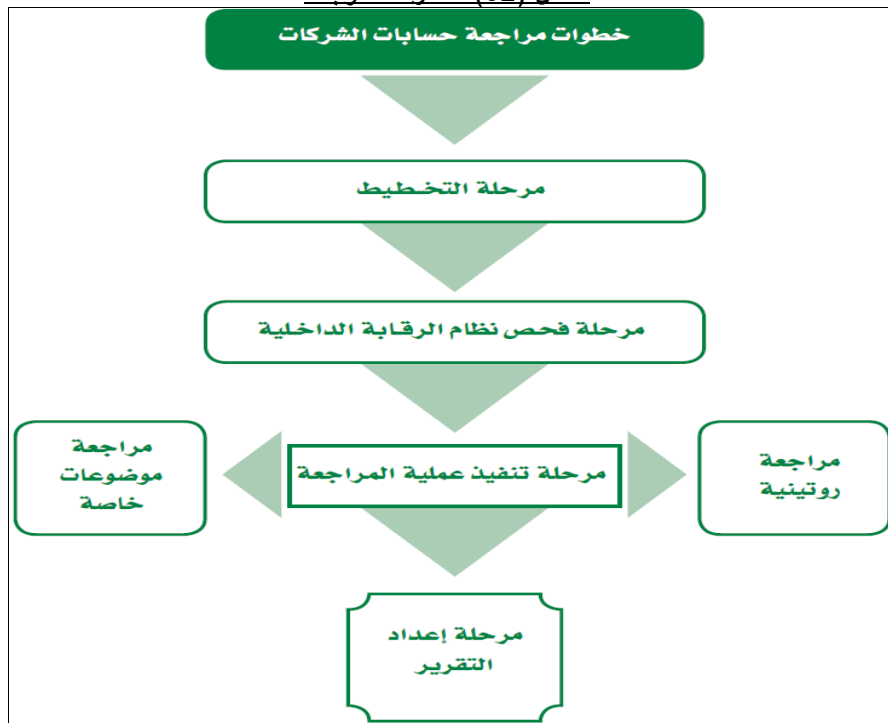
• وللمراجع الحسابات التزامات مهنية تتناسب ومركزه:

إن الالتزامات المهنية التى يفرضها مركز مراجع الحسابات قد تم الاعتراف بها إلى حد ما بقبول مستويات (معايير) المراجعة المتعارف عليها. ويمكن تحديد المفهوم المهني للعناية المطلوبة من مراجع الحسابات عند مزاولته للمهنة.

✚ خطوات المراجعة:

حسب طبيعة المؤسسة وحجمها ونشاطها، تختلف خطوات المراجعة فى جزئياتها، لكن بشكل عام يمكن تصور خطوات مراجعة حسابات المؤسسات وفق تصور الشكل البيانى البسيط التالى:

الشكل (02): خطوات المراجعة



المصدر: ديوان المراقبة العامة، لجنة تحديث أدلة التدقيق والمراجعة، «دليل مراجعة حسابات الشركات»، الرياض، 2011، ص 14.

2) متغيرات تحسين المراجعة المحاسبية المصرفية:

ارتبط وجود العمل المصرفي بوجود النقود، وتطور بتطور المعلوماتية ومختلف المتغيرات المحيطة¹⁵. فصناعات الخدمة المصرفية تتميز بكثرة تنوعها وتوسعها تمس مرافق الحياة اليومية للمجتمعات المعاصرة¹⁶. ورغم كل هذا، لا يزال العمل المصرفي في الجزائر بعيدا عن التطور العالمي من حيث قدراته التقليدية في التمويل وتسيير العمليات المصرفية، وإن إصلاحه يتطلب الاحتكاك بالأداء العالمي للوصول لقدرة كبيرة في المنافسة والتسيير. ومن هنا، لا بد من أطر جيدة لمراجعة عمليات هذه المصارف بالشكل الذي يضمن تحسين أدائها.

وفي ظل تغيرات العولمة، بدأ الفكر المحاسبي ينظر للأصول كونها منافع اقتصادية محتمل الحصول عليها مستقبلا والتي تكون تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية نتيجة أحداث ومعاملات ماضية، وهو ما يمثل ثورة الفكر المحاسبي، إذ فتح هذا التحول للاعتراف بالعديد من الأصول غير الملموسة، ومن أهمها الموارد البشرية، والتي واجهت العديد من

التحديات ومنها عدم ملكية ادارة الوحدة الاقتصادية للمنافع والمهارات التى يمتلكها العنصر البشرى فضلا عن الاعتراض بحرمة تملك الانسان¹⁷. كما يتطلب من المؤسسات ذات الأسهم ضرورة تأكيد حساباتها من قبل الجمعية العامة للمؤسسة¹⁸.

1-2) ماهية المراجعة المحاسبية المصرفية:

أدت ظاهرة عولمة أو تدويل النشاط الاقتصادي الى إيجاد نوع من التعاون الدولي بين المؤسسات المهنية والحكومية في العديد من الدول لإيجاد شبكة من الاتصالات الدولية نحو التنمية والتطوير المحاسبى دوليا. وقد أسفر هذا التعاون الدولي عن محاولات جادة لتحسين مخرجات النظم المحاسبية، كما خلقت مناخاً يحقق الانسجام المنشود من تلك المخرجات، وزيادة كفاءة القوائم المالية باعتبارها تمثل قنوات توصيل المعلومات، وتلبية حاجات الأطراف المستفيدة من نتائج الممارسات المحاسبية. ويأتى على قمة هذه الجهود التى تتصل بتأصيل الفكر المحاسبى، أو تطوير أساليب الممارسات المحاسبية "لجنة المعايير المحاسبية الدولية، والتى قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية المعمول بها في العديد من الدول¹⁹.

تستمد مراجعة حسابات المصارف أهمية خاصة من طبيعة وأهمية المصارف نفسها، باعتبارها كيانات اقتصادية هادفة لتحقيق مستوى مرضى من الربح، وقصد إعطاء مصداقية أكبر في قوائمها المالية²⁰. ويتمثل موضوع هذه المراجعة في النقاط التالية²¹:

- تسديد اسهم المصرف لتجنب خسارة المال وايضا اموال الزبائن الذين وضعوا الثقة في المصرف؛
- مراقبة القواعد التى تحافظ على الاحتياطات الاجبارية؛
- السهر على الاجراءات التى تجعل المخاطر فى ادنى صورة لها؛
- والتقيد بالمعايير والاجراءات الصارمة خاصة الاجراءات الاحترازية فيما يخص تسيير المخاطر.

تميز المحيط المصرفى بالسرعة فى المعاملات ومواكبة التطورات الحاصلة فى كل مجالات لأجل زيادة رقم أعماله ومحاولة منه ضبط وترشيد مصروفاته وأعباءه. لذلك يستعمل سياسات ائتمانية يوازن فيها بين العائد والمخاطر، وهذا بالنظر إلى موجوداته وحجم السيولة المتوفرة لديه علاوة على وجوب تحقيق التميز فى أداء خدماته المصرفية من خلال إدخال مفهوم التنوع على مصادر التمويل وأدوات الاستثمار، ويزداد هذا المفهوم عمقا كلما اتجه البنك لممارسة أنشطة جديدة لم تكن من قبل وإدخال تطورات تكنولوجيا على الخدمات السابقة لتمييزها عن مثيلاتها فى المصارف الأخرى²². وبما أن العالم يتغير، على المسيرين التأقلم مع ذلك²³.

2-2) ضبط المراجعة المحاسبية المصرفية:

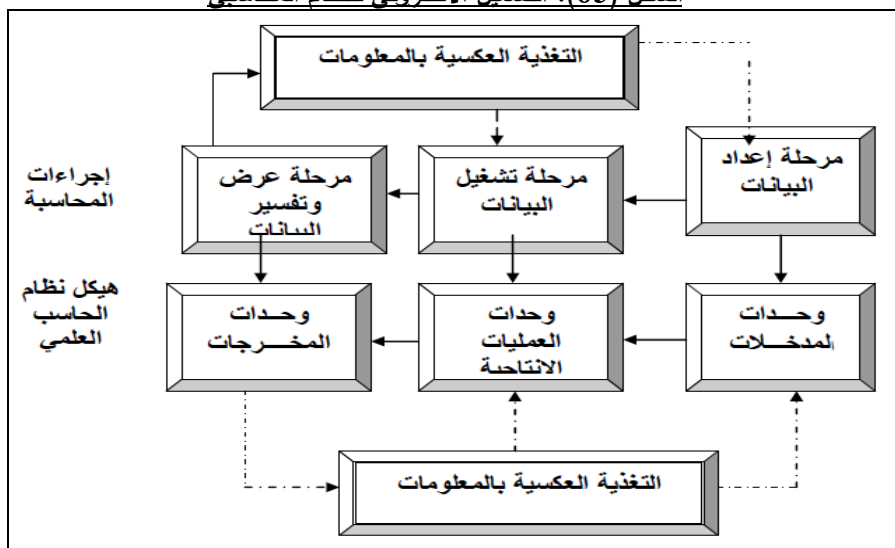
مهنة المحاسبة والمراجعة في كل المؤسسات -ومنها المؤسسات المصرفية- هي المرأة للأداء المالي والاقتصادي عصب الحياة للمؤسسات الاقتصادية، فلها أهمية كبيرة حيث تقع عليها مسؤولية التحقق والمراجعة لتقرر برأي لا لبس فيه أو غموض عن صحة

وعدالة البيانات المالية المنشورة، وعلى أنها تعبر بصدق عن الموقف أو المركز المالي للمؤسسة وفقاً للقانون أو في أي منجى فشلت في تحقيق هذه الغاية، وفي هذا بلاغ لمستخدمي هذه البيانات المالية داخلياً وخارجياً لاتخاذ القرارات الصائبة، وهم أصحاب حقوق الملكية وحاملوا المخاطر والمستثمرون ومصالح الدولة المختلفة لأغراض الضرائب وخطة التنمية الاقتصادية للدولة وغير ذلك²⁴. ومن أجل ضبط المراجعة المحاسبية المصرفية في الجزائر، لا بد من استخدام المعلوماتية كل الوسائط الالكترونية الممكنة والالتزام بالحوكمة وأخلاقيات المهنة والعمل على محاربة الفساد.

✚ الاستخدام المعلوماتي الإلكتروني:

في العمل المصرفي وغيره، ترتب على استخدام المعلوماتية من خلال الحاسبات الإلكترونية في مجال التنظيم المحاسبي تأثيراً كبيراً على طبيعة العمليات المحاسبية، من جهة إذ يقتصر دور المحاسب على: تجميع المستندات التي تتضمن البيانات، إعداد البيانات بطريقة ملائمة للإدخال في الكمبيوتر، الاستعانة بخبرة مشغلي البيانات في كتابة برامج الكمبيوتر وتفسير المعلومات الخارجة من الكمبيوتر ليسهل في ضوئها اتخاذ القرارات المختلفة، ومن جهة أخرى يقتصر دور الكمبيوتر وملحقاته على: تسجيل البيانات من وسائل إدخالها إلى الكمبيوتر في ملفات معينة لحين تشغيلها طبقاً للبرنامج وتبويب وتصنيف وتحليل البيانات حسب التعليمات والأوامر الواردة في البرنامج، ويقوم بهذه العملية الكمبيوتر ذاته بواسطة وحداته المختلفة²⁵. والشكل التالي يوضح دور كل من المحاسب والكمبيوتر في ظل التشغيل الإلكتروني للنظام المحاسبي.

الشكل (03): التشغيل الإلكتروني للنظام المحاسبي



المصدر: حسين شحاته، «أصول المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت»، مطبوعة لطلبة كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2000، ص 8.

<http://www.hrdiscussion.com/hr19815.html>

من الشكل، يتضح دور المحاسب في ظل التشغيل الالكتروني للنظام المحاسبي في: تجميع البيانات، إدخال البيانات، المشاركة في وضع برنامج الكمبيوتر، تفسير النتائج الخارجية، أو إعادة عرض مخرجات المحاسبة بطريقة تناسب للإدارة. إن المراجعة عملية منتظمة للحصول على أدلة تتعلق بتأكيد الإدارة على البيانات المالية وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوع وتوصيف النتائج للأطراف ذات العلاقة ولما كانت الموارد المتاحة للمراجع محدودة، فإنه مكلف بتوجيه الموارد المحدودة توجيهها أفضل لجمع الأدلة التي تمكنه من الخروج بالنتيجة المناسبة، لذلك فقد الاهتمام بدراسة مدى فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة لمساعدة المراجع في أعماله. فالانظمة الالكترونية لم تغير المناهج والطرائق والاهداف المحاسبية، ولكنها غيرت بصفة أساسية وجوهرية الإجراءات المحاسبية²⁶.

يجب الانتباه انه بالرغم من تطور المعلوماتية في العمل المصرفي، يبقى استخدام الوثائق الورقية جد هام، وعليه يتطلب تنظيمها لربح الوقت والمتابعة المحاسبية²⁷. فلم يتغير مفهوم المراجعة نتيجة ظهور الانظمة الالكترونية، واستخدامها في المجال المحاسبي، كما انه لا يوجد فرق بين مفهوم مراجعة نظم المعلومات المحاسبة الالكترونية المعقدة وتلك النظم غير المعقدة²⁸.

✦ حوكمة المراجعة المصرفية:

من تعاريف حوكمة المؤسسة، نذكر على أنها مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة. وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والنتائج. والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية لخدمة مصالح المؤسسة ومساهمتها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد المؤسسة بكفاءة (تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (معايير)²⁹). ولا تتحقق هذه الحوكمة إلا بتوفر أربع مؤشرات وضعها البنك العالمي هي: فعالية الحكومة، قواعد التنظيم والتدخل من طرف الدولة التي تتضمن منها مراقبة المصارف، دولة القانون، ومستوى الرشوة³⁰.

وانطلاقاً من مفهوم الحوكمة، تكون حوكمة مهنة المراجعة بوضع مجموعة من الآليات والسياسات والاجراءات ذات البعد المهني من قبل الدولة والأجهزة المهنية الوطنية والدولية³¹.

تعتبر جودة التقارير المالية التي تصدرها الإدارة واحداً من أهم أهداف حوكمة المؤسسات، وتركز عليها المراجعة الخارجية السنوية التي يجريها المراجع الخارجي. وقد حددت المعايير المهنية للمراجعة الخارجية دور وظيفة المراجعة الداخلية في دعم المراجع الخارجي عند تنفيذ مهام عملية المراجعة الخارجية السنوية³²، فيجب ان تعمل المراقبة المصرفية على ترقية نظام مصرفي قادر على اشباع حاجات الجمهور من الخدمات المالية بجودة عالية وبتكلفة معقولة³³.

في اتباع حوكمة، تريد المراجعة على زيادة الدعم والثقة في القوائم المالية، وبالتالي عاملاً هاماً في زيادة الاستثمارات والتوسع في سوق الأوراق المالية، نتيجة الحد من مخاطر سوء عرض هذه القوائم ومخاطر الغش والتلاعب³⁴.

✚ أخلاقيات مهنة المراجعة المصرفية:

أخلاقيات المهنة، في المراجعة المصرفية وفي كل المهن، هي بيان شامل للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي الذي يقوم به الفرد. ومن أجل ذلك، فإن وضع قواعد وخطوط عامة تتخذ كمرجع للتحكيم المهني أو كإجراءات وقائية يستفاد منها في خلق الحس الأخلاقي لتحقيق تطوير المهنة أصبح من المتطلبات الضرورية، بل وأيضا يتعدى الأمر ذلك بتعريفها للمبتدئين في مزاولة المهنة³⁵.

ظلت المنظمات لفترة طويلة تركز بشكل مستمر على المعايير المادية، بينما ظلت المعايير الأخلاقية محدودة الأثر³⁶، وحتى أن مهنة مراجعة الحسابات تواجه منذ منتصف القرن العشرين الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين مشكلات عديدة ناجمة عن عن اهمال وتقصير في أداء الواجبات³⁷.

يجب على كل المؤسسات الممثلة بمسؤوليها أن يعملوا بنظره اجتماعيه وأخلاقية أكثر مما هو موجود في النظام وان ينظروا نظره طويلة من اجل راحة ومصلحة المستهلك والمجتمع بصورة عامة³⁸.

أخلاقيا، على المحاسب والمراجع الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يضر بسمعته أو سمعة المصرف، بما في ذلك التصرفات المنافية للأداب العامة. فمن الحقائق التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار، والتي تتعلق بمهنة المراجعة والمحاسبة³⁹:

- حادثة المهنة نسبيا من حيث وجود قضايا إنتهت بحكم قضائي أو قرارات مما يوفر سابقة يمكن الاعتماد عليها كدليل؛
 - إختلاف التزامات أعضاء المهنة عن التزامات أعضاء المهن الأخرى كالقانون أو الطب الذين توجد لديهم واجبات أولية تجاه زبائنهم أو مرضاهم، في حين يتحمل المحاسب فضلا عن ذلك التزاما تجاه الجمهور أو المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية، التي يعدها ولا يثقها، إذ يعد هذا "الطرف الثالث" السمة لعمل المحاسب والمؤدية إلى صعوبات عديدة ودعاوى قضائية يواجهها المحاسب؛
 - هناك فجوة واضحة في الفهم بين ما تقوم مهنة المحاسبة بعمله فعلاً وبين ما يعتقد الجمهور انها تقوم بعمله؛
 - وأخيراً توجه الجمهور لمطالبة المهنيين (خصوصاً المحاسبين) عن السلوك السيء سواء كان حقيقياً أو المعتقد وجوده من قبلهم.
- ولتطوير مهنة المراجعة، لا بد من⁴⁰:

- ضرورة أن يلم المحاسب والمراجع ويفهم بعمق المعايير الصادرة سواء كانت محلية أو عالمية؛
- يجب ألا يختصر المحاسب نفسه في الاطلاع في مجال المحاسبة فقط، فعليه أن يوسع من اطلاعه في الاقتصاد والإدارة، وبشكل كبير في القانون خاصة القوانين التي لعمله صلة به؛
- أن يتسم بالأخلاق التي تؤثر في عمله وتضبطه ذاتيا كالاستقلالية والنزاهة والصدق والموضوعية، فإذا تخلى عن الصدق لإرضاء فئة من الناس افتقد الثقة والتقدير وأصبحت تقاريره من قبل شهادة الزور؛
- وبالإضافة إلى صفاته وواجباته، نذكر سلوكياته التي يجب أن يتحلى بها وهي التواضع والحلم وعزة النفس والشجاعة في الرأي.

✚ محاربة الفساد:

ترجع الانهيارات المالية، التي حددت بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة، في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة، والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراجعي الحسابات وتأكيدهم على صحة البيانات المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية مختلفة عن الواقع والحقيقة⁴¹.

أثبتت الانهيارات والفضائح المالية التي طالت كبريات المؤسسات في العالم فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح، الأمر الذي دفع الجهات المعنية على المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث تلك الأزمات والانهيارات، والتي كانت ترتبط بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والمالية. وتعد الحوكمة أهم آلية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية واعدادها وفقا للمعايير المحاسبية، وكذلك تعزيز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، وبخاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين⁴².

إن القيام الجيد بتدقيق محاسبة المصارف يؤدي للقضاء على الفساد الذي يمس حياة الإنسان مباشرة ويعيق سعادته ورفاهيته⁴³، وبالتالي لمحاربة تبييض الأموال⁴⁴. ففضل المتابعة المستمرة ومدققة لحسابات المصرف، يمكن كشف التلاعبات في الحسابات وجعلها مطابقة وفقا لتشريعات محاربة الفساد وتبييض الأموال خاصة مع تركيز اهتمام المراجع لى منع التلاعب من قبل المسؤولين عن حيابة الأشياء المادية والتأكد من أمانة الحائزين لها، وكل هذا لا يخرج عن ما قرره لجنة بازل للرقابة المصرفية من بازل 1 إلى بازل 3.

خاتمة:

مع متطلبات العولمة، تم إعادة النظر في النظام المحاسبي، فأصبح النظام المحاسبي المالي ينظر للمحاسبة بأسلوب مغاير. لكن رغم ذلك، تبقى مراجعة الحسابات المصرفية باقية بأسلوبها، لكنها مطالبة بالتأقلم مع متغيرات العولمة المتسارعة والمتلاحقة، فهي تستمد أهمية خاصة من طبيعة وأهمية المصارف نفسها وتبحث على إعطاء مصداقية أكبر للقوائم المالية. وهذا ما يؤكد الفرضية الأساسية التي مفادها أن التزام المراجع المحاسبي في المصارف بما تفرضه المتغيرات الراهنة يفرض على تحسين الأداء.

من خلال البحث، نستنتج:

- أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال التنظيم المحاسبي المصرفي تأثيراً كبيراً على طبيعية العمليات المحاسبية، لكن بالرغم من تطور المعلوماتية في العمل المصرفي، ويبقى استخدام الوثائق الورقية جد هام؛
- إن جودة التقارير المالية التي تصدرها المصارف تعبر عن الحوكمة وفق معايير مهنية محددة لترقية نظام مصرفي وفق ما هو مطلوب؛
- وعلى المراجع العمل وفق أخلاقيات وآداب المهنة، وأن يبتعد عن كل ما من شأنه أن يضر بسمعته أو سمعة المصرف.
- وتعنى المراجعة الجيدة للمحاسبة المصارف القضاء على الفساد وكشف التلاعبات في الحسابات وجعلها مطابقة وفقاً لتشريعات محاربة الفساد وتبويض الأموال.

وعليه، من أجل الرقي بالمراجعة المصرفية في الجزائر، نوصي بـ:

- لا بد من تحسين النظام المعلوماتي للمصارف الجزائرية بما يخدم عمل المراجع خاصة في تخزين واسترجاع المعلومات والاتصال عن بعد؛
- ضرورة التكوين المستمر للمراجع من أجل تحقيق مراجعة جيدة للتقارير المالية، وهذت تعبير عن الحوكمة؛
- وضع مدونة سلوك للمراجع وميثاق لأخلاقيات وآداب المهنة بشكل عام وفي المؤسسات المصرفية نظراً لخصوصية هذا العمل المصرفي؛
- وضرورة قراءة المراجع والوقوف عند كل تشريعات محاربة الفساد وتبويض الأموال.

- 1 حسين شحاته، «أصول المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت»، مطبوعة لطلبة كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2000، ص 5.
- <http://www.hrdiscussion.com/hr19815.html>
- 2 حسن القاضي & حسين دودح، «أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية»، ط. مؤسسة الورق، عمان، 1999، ص 1.
- 3 عبد الفتاح محمد صحن & محمد ناجي درويش، «المراجعة بين النظرية والتطبيق»، ط. الدار الجامعية، القاهرة، 1998، ص 24.
- 4 GERMOND Bernard, «Audit financier: Guide pour l'audit de l'information financière des entreprises», ed. Clet, 1991, Paris, p. 28.
- 5 المرجع السابق ل GERMOND Bernard، ص 28.
- 6 COLLINS Lionel et VALIN.G, « Audit et contrôle interne, aspects financiers, opération et statistiques », ed. Dalloz, Paris, 1992, p. 21.
- 7 محمد سمير الصبان & عبد الله هلال، «الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات»، ط. دار النشر الجامعية، القاهرة، 1998، ص 29.
- 8 MEUNIER-ROCHER Béatrice, «Le diagnostic financier», ed. Groupe Eyrolles (4^e édition), Paris, 2006, p. 35.
- 9 Collectif, cordonne par THAUVRON Arnaud, «Gestion de patrimoine: Stratégies juridiques, fiscales et financiers», ed. Dunod (3^e édition), Paris, 2013, p. 8 [Cité par TANDEAU DE MARSAC S., «La responsabilité des conseils en gestion de patrimoine», Litec, 2006, n° 374].
- 10 أحمد محمد نور، حسين أحمد عبيد & شحاتة السيد شحاتة، «دراسات مقدمة في مراجعة الحسابات»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 31.
- 11 محمود السيد الناعى، «المراجعة إطار النظرية والممارسة»، ط. مكتبة الجلاء، القاهرة، 1996، ص 53.
- 12 عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، «التكامل بين المراجعة الداخلية المراجعة الخارجية»، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 7.
- 13 ديوان المراقبة العامة، لجنة تحديث أدلة التدقيق والمراجعة، «دليل مراجعة حسابات الشركات»، الرياض، 2011، ص 17.
- 14 السيد أحمد السقا & مدثر طه أبو الخير، «مشاكل معاصرة في المراجعة»، ط. جامعة طنطا-دار النشر غير واضحة، 2002، ص 99.
- 15 OGIEN Dov, «Comptabilité et audit bancaire», ed. Dunod (2^e édition), Paris, 2008, p. 3.
- 16 محمد جاسم الصميدعى & ردينة عثمان يوسف، «التسويق المصرفي: مدخل استراتيجي كمي تحليلي»، ط. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 15.
- 17 على محمد ثجيل المعموري، «تحديات الإفصاح المحاسبى عن الموارد البشرية: دراسة انتقادية لدعم توجهات الادارة في ظل عصر العولمة»، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمى الدولى حول «عولمة الادارة في عصر العولمة»، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.

- 18 A.N.C.C. (Association Nationale de la Copropriété et des Copropriétaires), «Guide pratique de la copropriété», ed. Groupe Eyrolles, Paris, 2006, p. 40.
- 19 أحمد منير نجار، «قراءات في العولمة وأثرها على دول وشعوب عولمة النشاط الاقتصادي المعاصر: نظرة تحليلية إدارية، اقتصادية، محاسبية»، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول «عولمة الادارة في عصر العولمة»، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.
- 20 عبد الوهاب نصر علي، حسين أحمد عبيد & شحاتة السيد شحاتة، «مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكد الدولي»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 60.
- 21 Article, «Le contrôle interne dans une banque et l'audit bancaire», 23/03/2012,
<http://blog.wikimemoires.com/2012/03/controle-interne-dans-banque-audit-bancaire/>
- 22 ميهوب سماح، «الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، تخصص بنوك وتأمينات، 2005، ص 40.
- 23 BRILMAN Jean & HÉRARD Jacques, «Les meilleures pratiques de management dans le nouveau contexte économique mondial», ed. Organisation (6° édition), Paris, 2006, p.3.
- 24 مقال، «مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية بين الواقع وسبل التطوير»، تاريخ الموضوع: 03-09-2008،
<http://almohaseb.alafdal.net/t84-topic>
- 25 المرجع السابق لـ حسين شحاتة، «أصول المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت».
- 26 عيادي محمد لمين، «مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة مع دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية: الدورة "مبيعات-مقبوضات"»، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 166.
- 27 Ordre des Experts-Comptables, «Organisation administrative et comptable: Procédure à l'usage du créateur d'entreprise», Guide réalisé et mis à disposition par le Comité Création du Conseil Supérieur de l'Ordre des Experts-Comptables, Ed. CSOEC (Commission des entreprises/Comité création d'entreprise), Paris, Déc. 2009, p. 5.
- 28 أرزاق أيوب محمد كرسوع، «مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخطيط من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة (دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة- فلسطين)»، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 59.
- 29 عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجه، «أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية»، اطروحة دكتوراه فلسفة في التمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص 39.
- 30 بوزيدي عبد المجيد، «الحكم الراشد: الطريق لا يزال طويلا»، تاريخ الموضوع: 20/12/2006،
<http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News&file=article&sid=4194>
- 31 المرجع السابق لـ عبد الوهاب نصر علي، حسين أحمد عبيد & شحاتة السيد شحاتة، ص 27.

- 32 سمير كامل محمد عيسى، «العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات - مع دراسة تطبيقية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية العدد 01، المجلد 45، جانفي 2008، ص 1-57.
- 33 Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, «Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace», ed. Comité de Bâle, Bâle, Septembre 1997, p. 9.
- 34 المرجع السابق ل أحمد محمد نور، حسين أحمد عبيد & شحاتة السيد شحاتة، ص 5.
- 35 بن حمودة محبوب & بن عبد العزيز فطيمة، «مكافحة الفساد والتخلي بالأخلاق لتحقيق الريادية في الأعمال»، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر حول «الريادية في مجتمع المعرفة»، 26 - 29 أفريل 2010، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.
- 36 نجم عبود نجم، «أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال»، ط. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 88.
- 37 المرجع السابق ل أرزاق أيوب محمد كرسوع، ص 3.
- 38 مقال ل Arab British Academy for Higher Education، «الادارة وأخلاقيات التسويق»، <http://www.abahe.co.ukbinternational-marketinginternational-marketing-033.pdf>
- 39 إشراق إحسان يوسف نبعة، «البعد الأخلاقي للمحاسبين الإداريين وانعكاساته على الأساليب الإدارية الحديثة: دراسة ميدانية»، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2007، ص 20.
- 40 المرجع السابق ل مقال، «مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية بين الواقع وسبل التطوير».
- 41 محمد ياسين غاد، «محددات العولمة ومعاييرها»، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول «عولمة الإدارة في عصر العولمة»، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.
- 42 بروش زين الدين & دهمي جابر، «دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري»، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الوطني حول «حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012.
- 43 محمد الأمين البشري، «الفساد والجريمة المنظمة»، ط. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 56.
- 44 المصطلح بالفرنسية «blanchiment des fonds»، يسمى أيضا «تبييض الأموال»، «الأموال غير النظيفة»، «الأموال القذرة».